البنك المركزي التونسي
Banque Centrale de Tunisie

وضعية البنوك العمومية ومدى تقدّم إنجاز برامج إعادة هيكلتها

مقدمة

1- تذكير بالإطار العام لعملية إعادة هيكلة البنوك العمومية

2- الإجراءات المتخذة في إطار إعادة هيكلة البنوك العمومية

3 - الإطار المنهجي لرقابة البنك المركزي لبرامج إعادة الهيكلة والإنجازات

4 – تقييم البنك المركزي التونسي

5 – الإشكاليات الكبرى التي تعترض البنوك العمومية

6 – رؤية البنك المركزي التونسي لإنجاح إعادة الهيكلة

7 – رؤية البنك المركزي التونسي لتواجد الدولة في القطاع المصرفي وتوجيه آلياتها للإنعاش الاقتصادي

تواجد الدّولة في القطاع البنكي

تتواجد الدولة في 13 مؤسسة بنكية تتسم وضعية أغلبها بإشكاليات هيكلية

مساهمة غير مباشرة

الدّولة التونسية

STB BANK

BH BANK

TF Bank TUNISIAN FOREIGN BANK

مساهمة مباشرة

5 بنوك عمومية

STB BANK

BNA BANK

BH BANK

BTS BANK

تمويل المشاريع الصغرى والتمويل الصغير

بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة BFPME

تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة

6 بنوك مساهمة غير استراتيجية

NAIB BANK مصرف شمال افريقيا الدولي North Africa International Bank

البنك التونسي الليبي BTL BANQUE TUNISO-LIBYENNE

TSB Tunisian Saudi Bank البنك التونسي السعودي

% 50

BTK

البركة alBaraka

% 20

BTE بنك تونس و الإمارات Banque de Tunisie et des Emirats

% 38,9

تركيبة رأس مال البنوك (%)

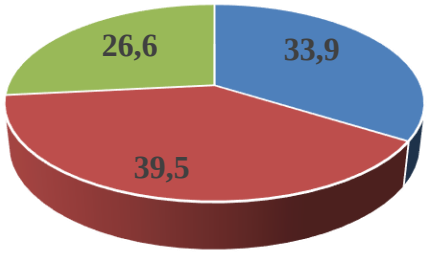

المساهمات العمومية

الحصة المجمعة للبنوك العمومية الثلاثة في :

- إجمالي أصول القطاع : 34,7 %
- إجمالي الودائع : 30,3 %
- إجمالي القروض : 36,4 %

1 – تذكير بالإطار العام لعملية إعادة هيكلة البنوك العمومية

1- تذكير بالإطار العام لعملية إعادة هيكلة البنوك العمومية

1-2- إعادة النظر في تواجد الدولة في القطاع المصرفي

أقر المجلس الوزاري المضيق المنعقد بتاريخ 18 أفريل 2014 توجهات استراتيجية جديدة لدور الدولة في القطاع المصرفي وفي تمويل الاقتصاد

❖ الأهداف

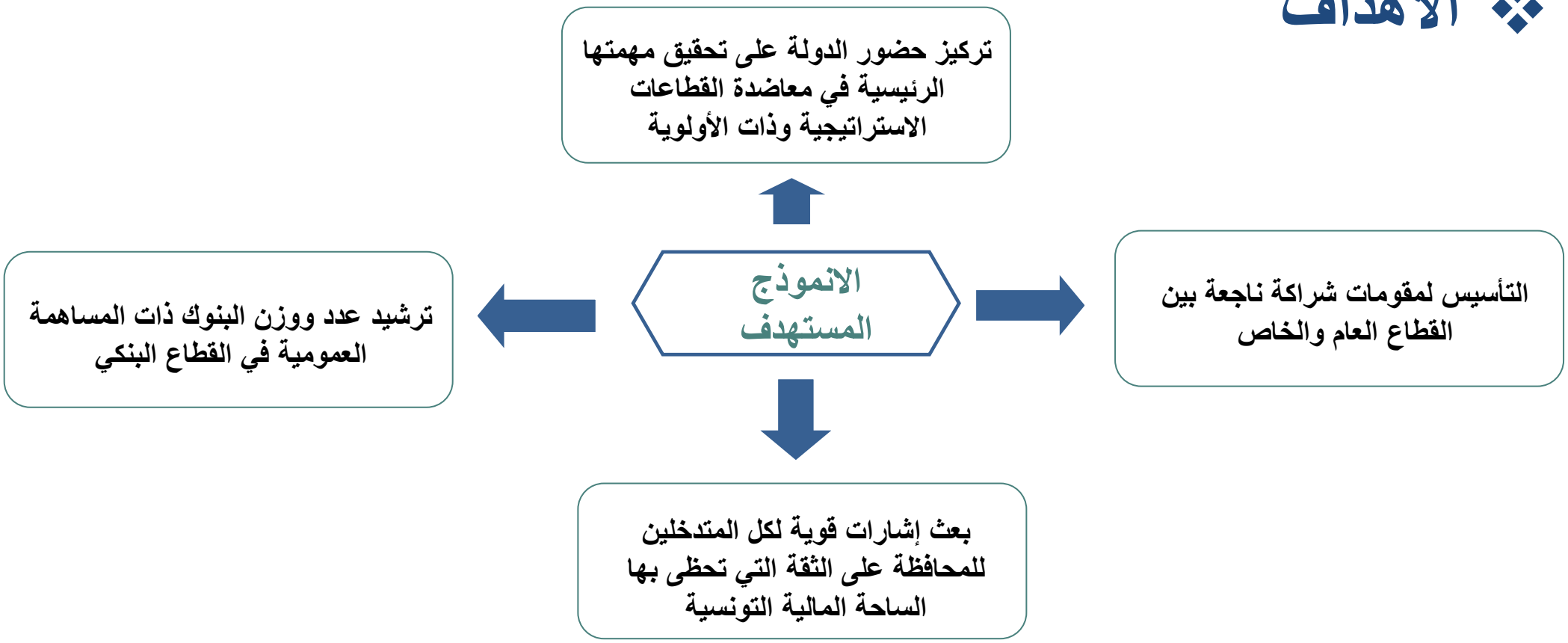

1- تذكير بالإطار العام لعملية إعادة هيكلة البنوك العمومية

1-1 - إعادة النظر في تواجد الدولة في القطاع المصرفي

❖ يرتكز الانموذج المستهدف على 5 دعامات

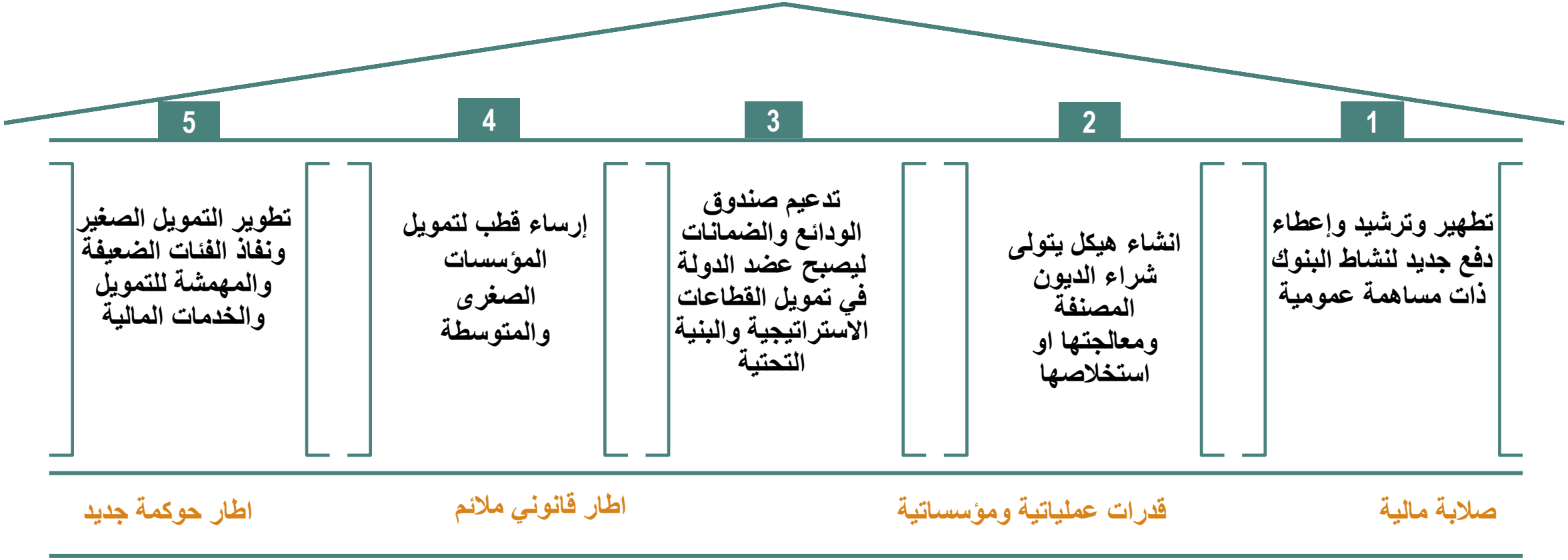

1- تذكير بالإطار العام لعملية إعادة هيكلة البنوك العمومية

1-2- القانون عدد 31 لسنة 2015 المتعلق بتدعيم الأسس المالية لبنك الإسكان والشركة التونسية للبنك

الفصل الثاني من القانون : "يتولى البنك المركزي التونسي تقديم تقرير كل ستة أشهر حول أعمال الرّقابة المصرفية في البنوك ويحتوي على تقرير خاصّ يعدّه مراقبا حسابات البنك المركزي حول نشاط الرقابة المصرفية بالبنك يتضمّن وجوبا رأيهما بوضوح حول مدى فعالية صيغها وملاءمتها للمعايير الدولية المعمول بها في الميدان".

أهداف الرقابة على البنوك العمومية الخاضعة لبرامج إعادة هيكلة

- تقييم دوري لمنظومة الحوكمة والرقابة الداخلية ومقومات السلامة المالية
- تقييم مدى تقدّم برامج إعادة الهيكلة ومنظومة الحوكمة والقيادة العملياتية لتنفيذ البرامج،
- اتخاذ إجراءات احترازية تصحيحية ذات طابع رقابي كلما بيّنت أعمال الرقابة تجاوزات أو حيادا عن الأهداف المرسومة أو بروز مخاطر من شأنها أن تهدّد مصالح المودعين وباقي الأطراف.

لا تشمل المهام الرقابية للبنك المركزي مراقبة أوجه التصرّف في الموارد العمومية وصيغ استعمال البنوك لموارد الرّسملة التي أقرّها هذا القانون

محتوى التقرير حول نشاط الرقابة المصرفية

- تقرير يعتمد على البيانات المالية والمحاسبية المختومة في موفى جوان وديسمبر من كل سنة.
- تقييم لوضعية الملاءة المالية والسيولة تأخذ بعين الاعتبار مخططات الأعمال وتطوّر نتائج البنك والظرف الاقتصادي والمتطلبات الجديدة التي سيدخلها البنك المركزي على مستوى المعايير الحذرة خلال كامل الفترة.
- تقرير خاصّ لمراقبي حسابات البنك المركزي حول نشاط الرقابة المصرفية بالبنكين يتضمّن رأيهما حول مدى فعالية صيغها وملاءمتها للمعايير الدولية المعمول بها في الميدان.

يمكن أن يفضي هذا التقييم إلى بروز حاجيات جديدة من الرّسملة أو موارد أخرى

1- تذكير بالإطار العام لعملية إعادة هيكلة البنوك العمومية

3-1- برنامج البنك المركزي التونسي لإصلاح القطاع البنكي

المرحلة الأولى من الإصلاحات (2014-2011)

تطوير الإطار التشريعي للقطاع البنكي وتعزيز صلابته المالية

- 2011 : منشور الحوكمة
- 2012-2013 : تعزيز متطلبات التصرف الحذر (المدخرات الجماعية، معايير الملاءة، تشديد معايير تمركز المخاطر، المدخرات الإضافية)
- 2013 : الإطار التشريعي لمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب
- 2014 : مخاطر السيولة

المرحلة الثانية من الإصلاحات (2016-2013)

إعادة هيكلة البنوك العمومية

- التدقيق الشامل
- برامج إعادة الهيكلة

المرحلة الثالثة من الإصلاحات (منذ 2016)

الإصلاحات الرئيسية لإضفاء المزيد من النجاعة والتجديد في القطاع البنكي

- **مراجعة قانون البنك المركزي التونسي**
- **مراجعة القانون البنكي**
- **إعداد مخطط خماسي للرقابة المصرفية لتقريبها من معايير بازل:**

- 2016 : المخاطر التشغيلية
- 2017 : منظومة الترقيم الداخلي والتقارير الدورية (Reporting)
- 2017-2018: مراجعة الإطار التشريعي لمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب
- 2018 : مخاطر السوق – مؤشر القروض/الودائع
- 2018-2022 : مخاطر القرض والرقابة على أساس مجمع - معايير IFRS – اختبارات الضغط - التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) – معيار السيولة على المدى الطويل NSFR - مخزون الأموال الذاتية

2- الإجراءات المتخذة في إطار إعادة هيكلة البنوك العمومية

الإجراءات الحكومية

الحوكمة

- المرسوم عدد 4953 لسنة 2013 : تمكين البنوك العمومية من اعتماد منظومة حوكمة تضاهي منظومة حوكمة البنوك الخاصة

إعادة الرسملة

- قانون عدد 31 لسنة 2015 مؤرخ في 21 أوت 2015 يتعلق بتدعيم الأسس المالية لبنك الإسكان والشركة التونسية للبنك : الترفيع في رأسمال البنكين بـ 110 م د و757 م د على التوالي

معالجة القروض المصنفة

- القانون عدد 36 لسنة 2018 : تمكين البنوك العمومية من إبرام اتفاقيات صلح مع الحرفاء تتضمن التخلي الجزئي عن الدين
- القانون عدد 37 لسنة 2018 : شطب البنوك للديون غير القابلة للاستخلاص من موازناتها

إجراءات البنك المركزي التونسي

إخضاع البنوك العمومية للتدقيق الشامل والإشراف على هذه العملية

- 2015 - 2013

المصادقة على برامج الهيكلة

- 2016

متابعة إنجاز برامج إعادة الهيكلة

- 2020 - 2016

مرحلة التدقيق الشامل وبرامج إعادة الهيكلة

❖ أهمّ نتائج التدقيق الشامل

التدقيق المالي

- نقص هام في الأموال الذاتية نتيجة لتراكم الديون المصنفة وعدم كفاية تغطيتها.
- قدّر حجم الأموال المستوجبة بحوالي 1000 مليون دينار.

التدقيق المؤسساتي والاجتماعي والنجاعة

- ضعف منظومة الحوكمة وغياب استراتيجية لتطوير البنوك العمومية.
- تراجع متواصل للتموقع على السوق البنكية وضعف القدرات التنافسية.
- نقائص جوهرية على مستوى الأنظمة المعلوماتية والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر أدت إلى تفاقم المخاطر التشغيلية
- ارتفاع معدل الأعمار وأهمية نسبة المغادرين للتقاعد وغياب نظام تأجير تحفيزي.

❖ أهم محاور برامج إعادة الهيكلة

المحور المالي

الترفيع في رأس مال الشركة التونسية للبنك وبنك الإسكان والتفويت في المساهمات غير الاستراتيجية بالنسبة للبنك الوطني الفلاحي

محور الحوكمة

تدعيم منظومة حوكمة البنوك وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والأنظمة المعلوماتية

محور النجاعة

مراجعة نموذج الأعمال والتموقع الاستراتيجي وتطوير الموارد البشرية.

3- الإطار المنهجي لرقابة البنك المركزي التونسي لبرامج إعادة الهيكلة والإنجازات

❖ مهام البنك المركزي التونسي

- القانون عدد 35 لسنة 2016
- القانون عدد 48 لسنة 2016

- **الأهداف** : حماية المودعين واستقرار القطاع.
- رقابة على الوثائق ورقابة ميدانية تشمل خاصة التأكد من:
  - ✓ نجاعة منظومة الحوكمة،
  - ✓التأكد من سلامة الوضعية المالية،
  - ✓ مدى نجاعة منظومة التصرف في المخاطر،
  - ✓رقابة الامتثال،
  - ✓حسن أداء هياكل المراقبة الداخلية وسلامة الأنظمة المعلوماتية.
- وضع القواعد الكمية والنوعية لضمان تصرف سليم وحذر في البنك أو المؤسسة المالية وذلك استئناسا بالمعايير الدولية المكرسة.

❖ منهجية الرقابة والإنجازات

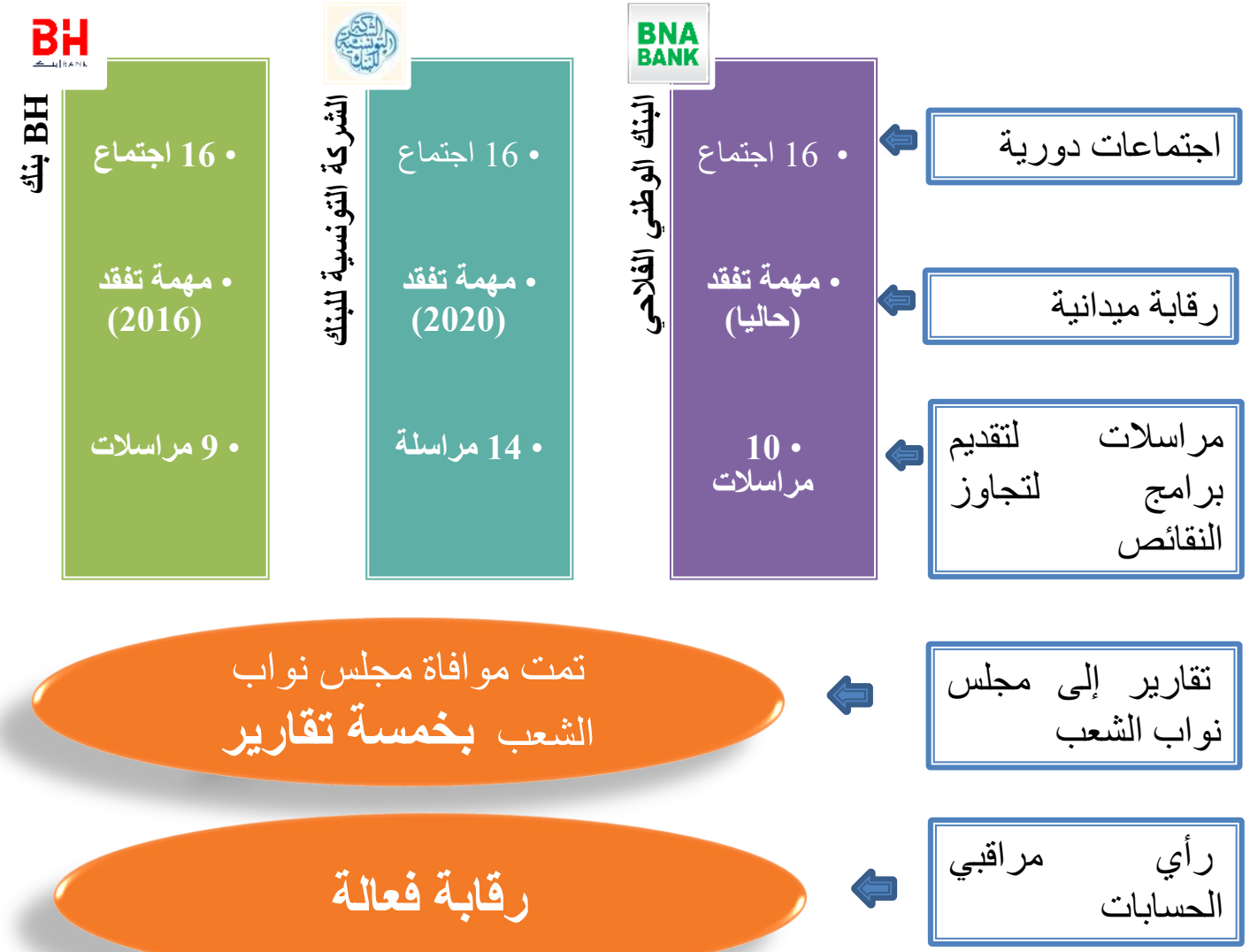

4 – تقييم البنك المركزي التونسي لبرامج إعادة الهيكلة

على المستوى المؤسّساتي

الإنجازات

- مراجعة الهياكل التنظيمية
- تدعيم الموارد البشرية في إطار برامج تطهير اجتماعي
- إعادة النظر في منظومة القرض وسياسة الاستخلاص
- تحسن نسبي في منظومة إدارة المخاطر

النقائص

- عدم استقرار منظومة الحوكمة
- التأخر في إرساء النظام المعلوماتي الجديد وما ينجر عنه من مخاطر تشغيلية
- بعض النقائص على مستوى منظومة الرقابة الداخلية تعزى إلى التأخر في إرساء النظام المعلوماتي الجديد

4 - تقييم البنك المركزي التونسي لبرامج إعادة الهيكلة

على المستوى المؤسّساتي

منظومة الحوكمة	عدم استقرار منظومة الحوكمة		تظل منظومة الحوكمة بـ BHبنك الافضل مقارنة بالبنوك العمومية رغم بعض النقائص
النظام المعلوماتي	تعطل أشغال إرساء النظام المعلوماتي الشامل منذ سبتمبر 2019	عدم استقرار النظام المعلوماتي	سجلت أشغال إرساء النظام المعلوماتي الشامل TEMENOS تأخيرا بسنة كاملة ثم تم استئناف الأشغال بنسق سريع
منظومة الرقابة الداخلية	تشكو عديد الإخلالات لا سيما في ظل التأخير المسجل في أشغال إرساء النظام المعلوماتي		
منظومة إدارة المخاطر	تأخر هام في إرساء منظومة ناجعة لإدارة مخاطر القرض		لا تزال المنظومة تشكو العديد من النقائص
الهيكل التنظيمي	تم تركيز هيكل تنظيمي جديد في 2019 ومراجعته في 2020 ويشكو حاليا إشكاليات عدة على عديد المستويات		إنهاء إرساء الهيكل التنظيمي الجديد في جويلية 2019
نظام ترقيم الحرفاء	عدم استكمال إرساء نظام الترقيم الداخلي للمؤسسات		تم إرساء نظام ترقيم الحرفاء إلا أنّه لا يعتمد بعد في أخذ قرار إسناد القروض.
منظومة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب	مهمة الرقابة الميدانية في طور الإنجاز	قدم البنك برنامج عمل لتسوية النقائص المسجلة من قبل مهمة التفقد الميدانية	تم تسليط خطية مالية على BH بنك بمبلغ يساوي 687 ألف دينار لعدم احترامه للمقتضيات التنظيمية المتعلقة بقواعد الحوكمة والمراقبة الداخلية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

4- تقييم البنك المركزي التونسي لبرامج إعادة الهيكلة

على مستوى الوضعية المالية

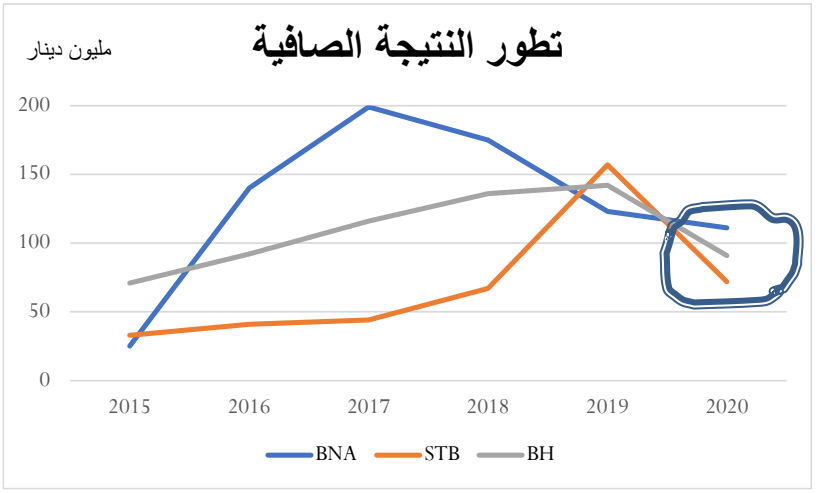

سجلت النتيجة الصافية ارتفاعا ملحوظا إلى غاية 2019 لتتراجع في 2020

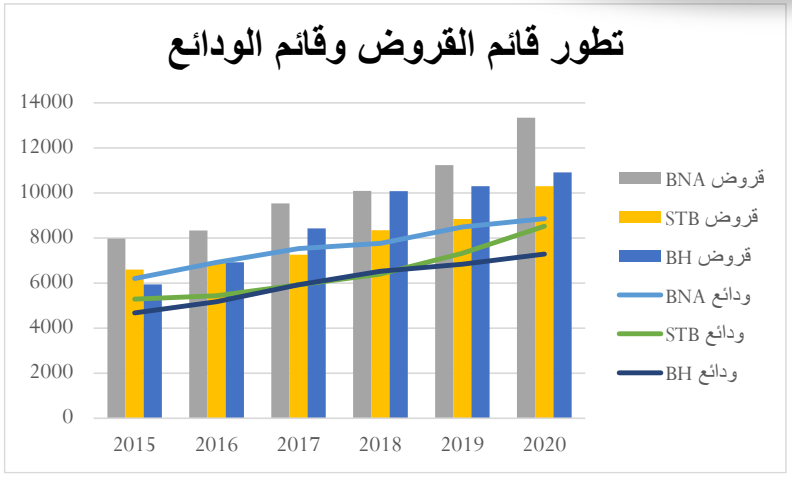

إجمالا تحسن تام لمقومات المتانة المالية والربحية للبنوك الثلاثة باعتبار عمليات الرسملة وتحسن أداء البنوك في إدارة مخاطرها لا سيما مخاطر القرض والسياسات الحذرة على مستوى توزيع الأرباح. بلغت هذه المؤشرات مستوى أفضل من الأهداف المرسومة في مخططات الأعمال

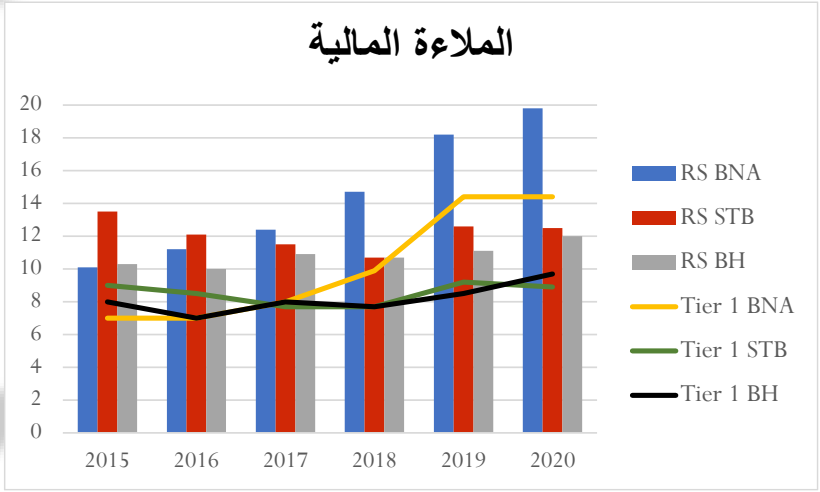

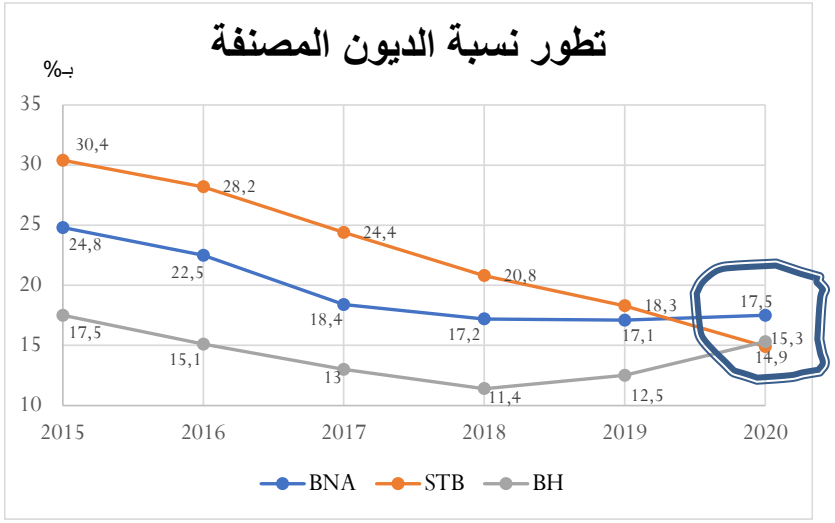

شهدت نسبة الديون المصنفة للبنوك الثلاثة انخفاضا كبيرا إلى غاية 2019 لترتفع في 2020

يعزى تراجع النتيجة الصافية وارتفاع حصة الديون المصنفة في موفى 2020 إلى تداعيات جائحة كورونا وهي وضعية لا تخص البنوك العمومية فقط

4 - تقييم البنك المركزي التونسي لبرامج إعادة الهيكلة

على مستوى الوضعية المالية

❖ نتائج اختبار الضغط

- أبرزت نتائج اختبار الضغط الذي أجراه البنك المركزي سنة 2020 احتكام البنوك العمومية إجمالا على صلابة مالية مرضية يتعين الحفاظ عليها والعمل على تعزيزها.
- انبنت برامج إعادة هيكلة البنوك العمومية على مواصلة الدولة منح ضماناتها لهذه البنوك على تعهدات بعض المؤسسات العمومية ذات طابع استراتيجي.
- أجريت اختبارات الضغط بمواصلة اعتبار التعهدات تجاه الدولة خالية من المخاطر ومواصلة قبول ضماناتها على المؤسسات العمومية لتخفيف مخاطرها وهي مبادئ تنبني عليها الفلسفة العامة لمعايير التصرف الحذر التي يصدرها البنك المركزي.
- في ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية الحالية طرحت مؤخرا وكالة Standards & Poor's فرضية تعثر الدولة في سداد ديونها تجاه القطاع البنكي لاسيما في ظل غياب اتفاق مع صندوق النقد الدولي حول برنامج إصلاح اقتصادي. وقد قدرت كلفة هذه الفرضية على القطاع البنكي بمبلغ يتراوح بين 4,3 و7,9 مليار دولار أي ما يمثل 55% إلى 102% من مجموع الأموال الذاتية.

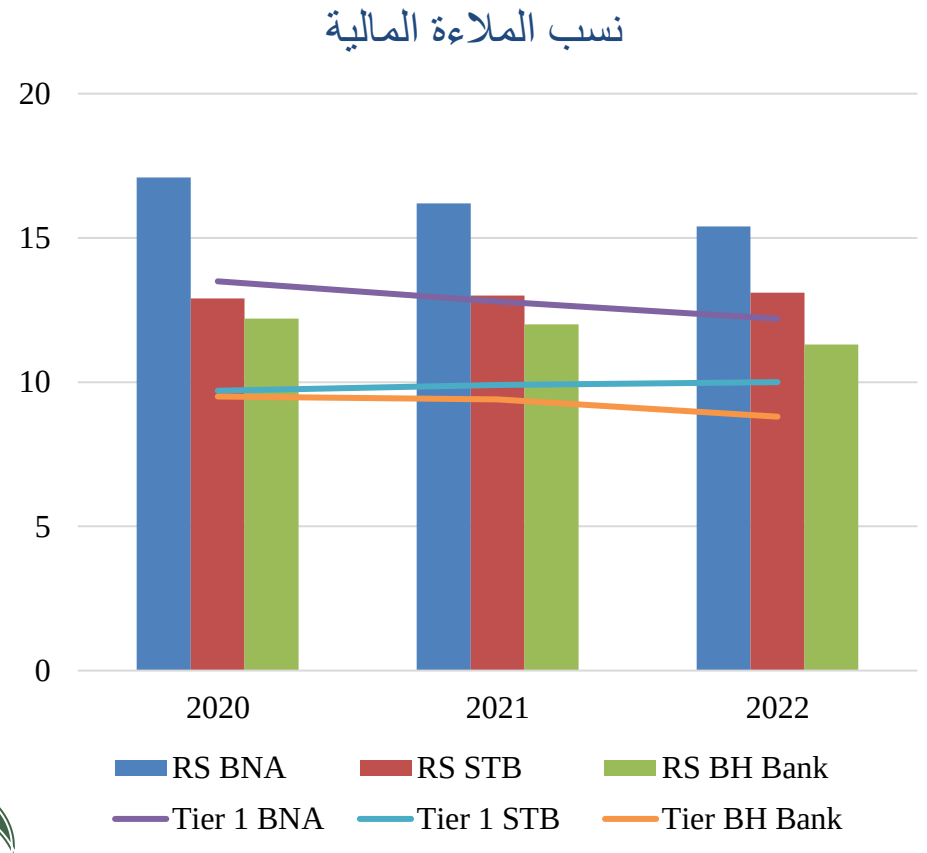

ضرورة بعث إشارات واضحة تطمئن شركاء تونس على قدرة الدولة على الإيفاء بتعهداتها والتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي لتفادي إرباك نشاط البنوك التونسية لا سيما مع المراسلين وتعطيل معاملاتهم الخارجية علاوة على إضعاف كل الجهود التي بذلت خلال العشرية الأخيرة لتصحيح مسار القطاع البنكي وتدعيم صلابته المالية.

4 – تقييم البنك المركزي التونسي لبرامج إعادة الهيكلة

على مستوى تمويل الاقتصاد والتموقع

- تظل البنوك العمومية تضطلع بدور هام في تمويل الاقتصاد لا سيما المهنيين والقطاعات الاستراتيجية.

- أثبتت الأزمة الصحية أهمية دور البنوك العمومية في مساندة المؤسسات والحفاظ على مواطن الشغل واضطلعت بذلك بدورها الاقتصادي والاجتماعي (RSE).

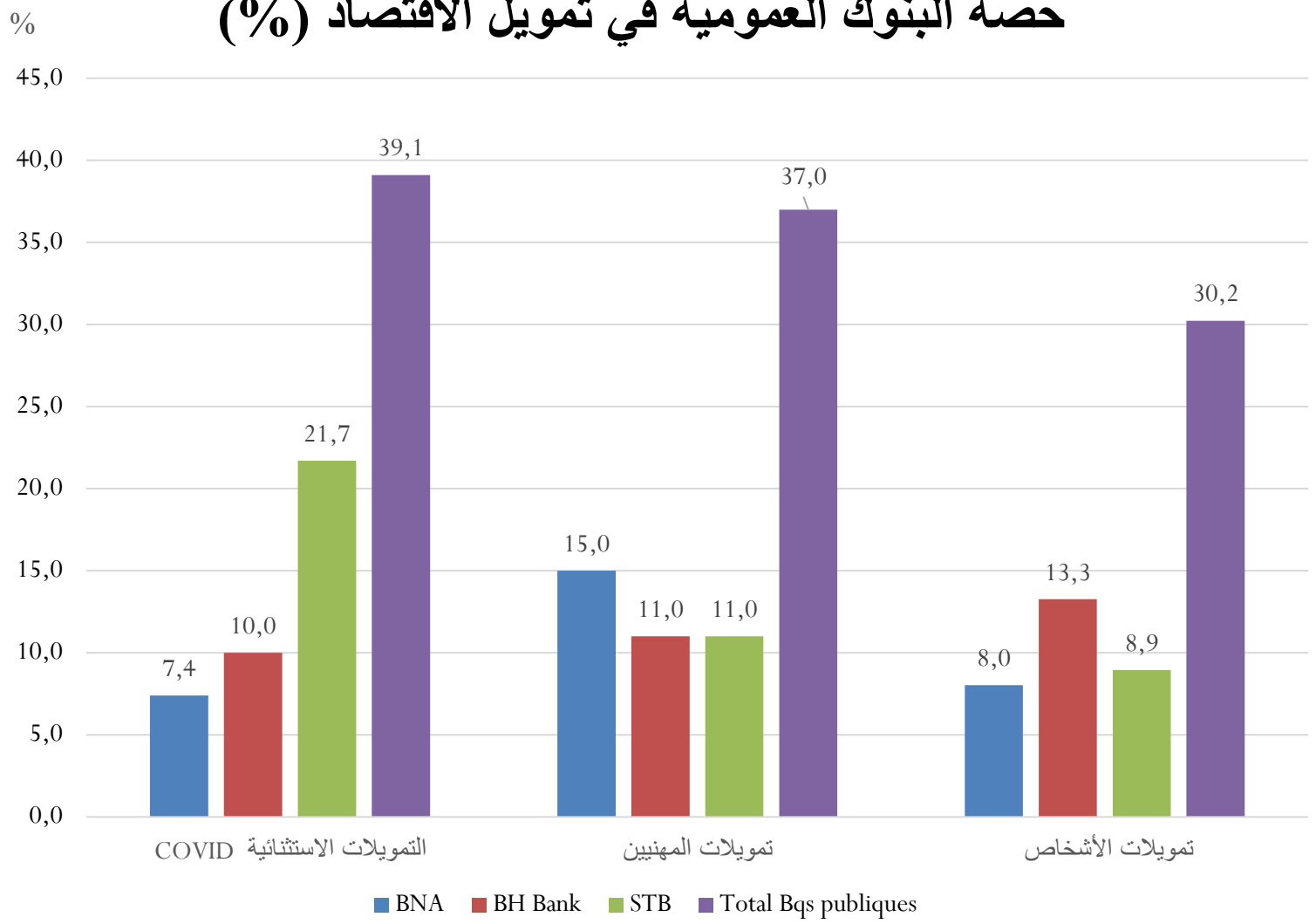

4 – تقييم البنك المركزي التونسي لبرامج إعادة الهيكلة

على مستوى تمويل الاقتصاد والتموقع

حصة البنوك العمومية الثلاثة من إجمالي أصول القطاع البنكي

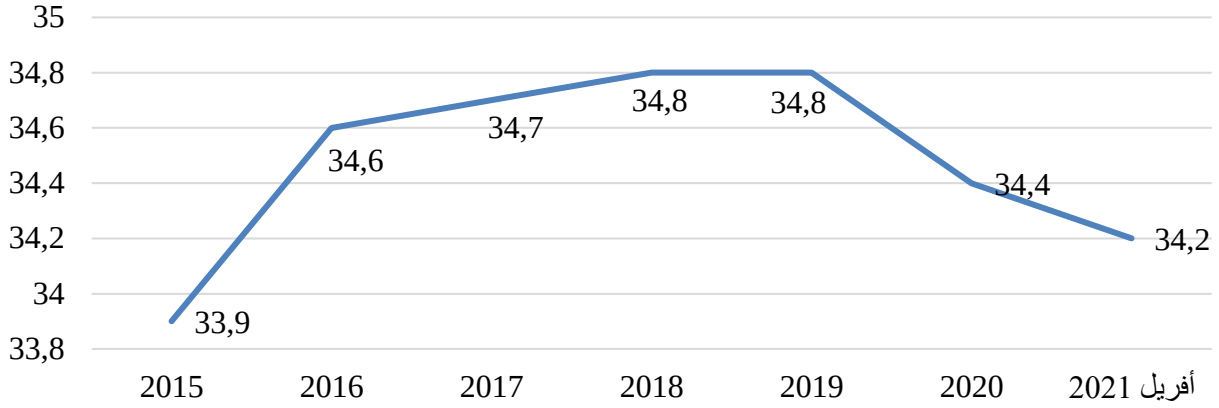

حصة البنوك العمومية الثلاثة من إجمالي ودائع القطاع البنكي

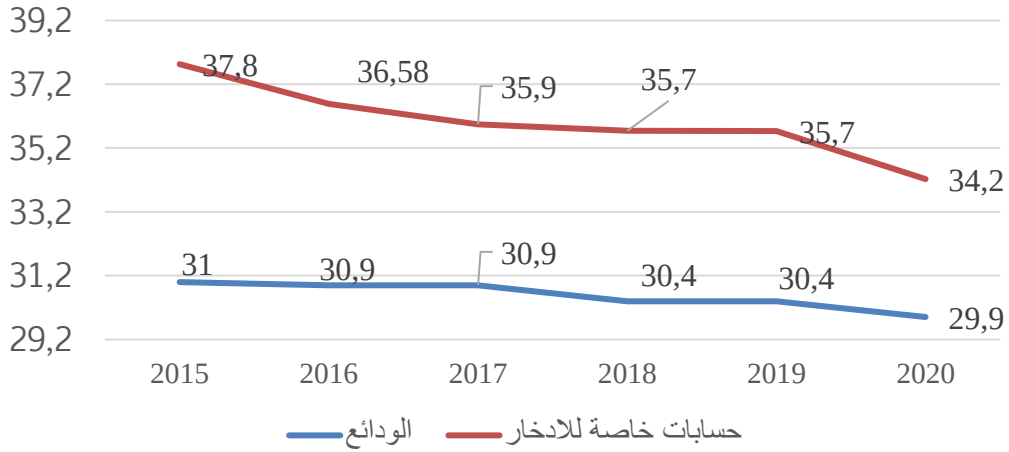

حصة البنوك العمومية الثلاثة من إجمالي قروض القطاع البنكي

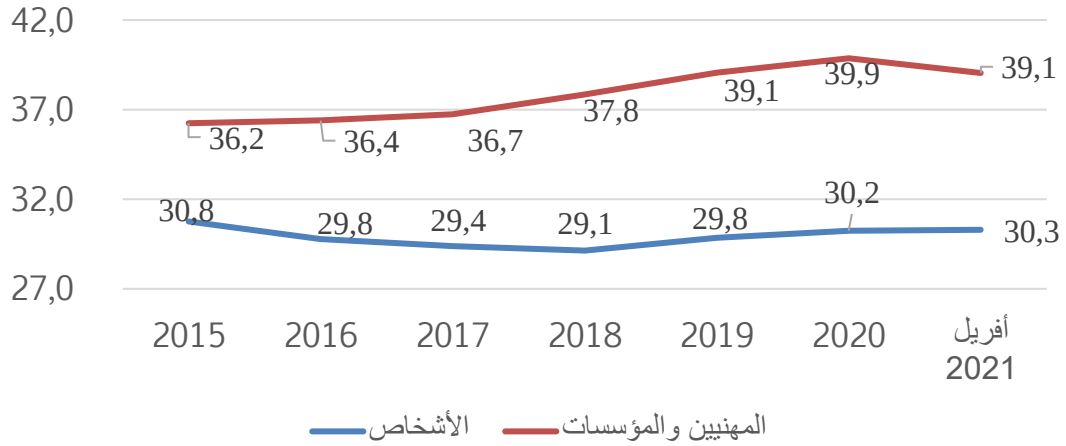

5 – الإشكاليات الكبرى التي تعترض البنوك العمومية

منظومة الحوكمة

- عدم استقرار منظومة الحوكمة لدى البنوك العمومية الثلاثة
- منهج التعيينات
- كفاءة أعضاء مجلس الإدارة

حجم الديون المتعثرة

- رغم تقلصها لا تزال حصة الديون المتعثرة مرتفعة مقارنة بالبنوك الخاصة وتمثل 42% من مجموع القروض المصنفة لدى القطاع
- 60% من القروض المصنفة هي ديون محل نزاع وتتجاوز أقدميتها 5 سنوات
- رغم إرساء كافة أسس منظومة معالجة محفظة القروض المتعثرة من هيكل تنظيمي وإطار قانوني إلا أنّها لا تزال غير فاعلة بالشكل المطلوب بالنظر لتركيبة الديون المصنفة وأقدميتها وهو ما يتطلب **مراجعة اجراءات الاستخلاص القضائي وإعادة النظر في القانون عدد 36 لسنة 2018 والتمديد في أجل تطبيقه**

مخاطر القرض الكامنة

- تفاقمت حدة المخاطر الكامنة جرّاء جائحة كورونا باعتبار تمركز تعهّدات البنوك العمومية على القطاعات الأكثر تضرّرا كشركات البعث العقاري وشركات البناء والأشغال العامة والشركات الناشطة في قطاع الزيت

تمويل المؤسسات العمومية وضمانات الدولة

- بلغت تمويلات المؤسسات العمومية 16% من مجموع تعهدات البنوك العمومية
- عدم الحصول على ضمان الدولة لتغطية تعهدات عدد من الشركات العمومية
- عدم الأخذ بعين الاعتبار لضمانات الدولة يؤدي إلى انخفاض نسب كفاية رأس المال للبنوك الثلاثة بين 1% و 9% إضافة إلى عدم احترام البنوك الثلاثة لمعايير تمركز وتوزيع المخاطر.

5 – الإشكاليات الكبرى التي تعترض البنوك العمومية

تمثل حصة البنوك العمومية الثلاثة 65% من إجمالي تعهدات الشركات العمومية لدى القطاع البنكي منها 45% لدى البنك الوطني الفلاحي

تتسبب تمويلات الشركات العمومية في :

- الضغط على سيولة البنوك العمومية

-عدم احترام البنوك العمومية لمعايير التصرف الحذر

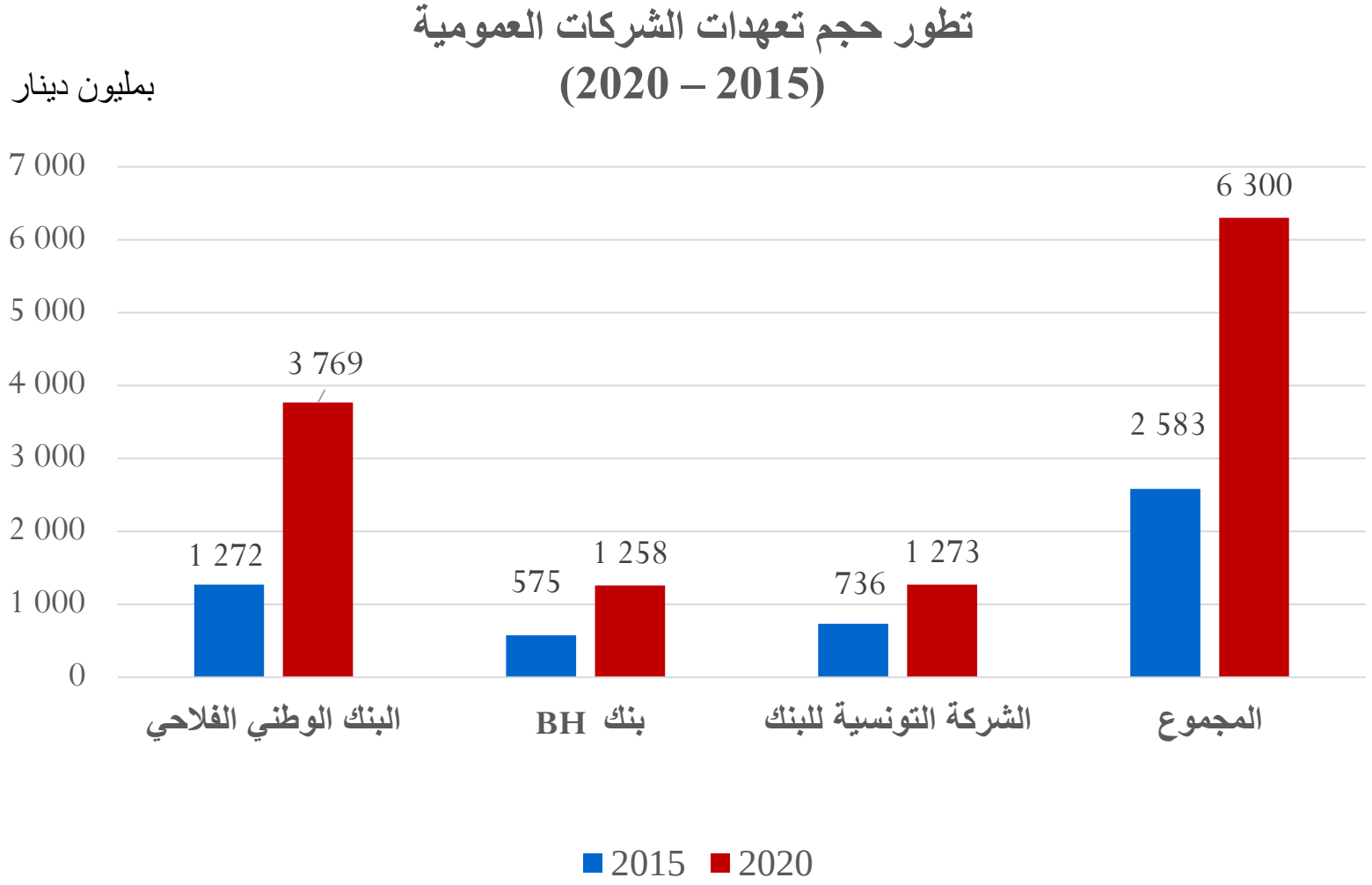

6- رؤية البنك المركزي التونسي لإنجاح إعادة الهيكلة

يظل نجاح برامج إعادة هيكلة البنوك العمومية مرتبطا بإيجاد حلول للإشكاليات الجوهرية التالية:

- إعادة النظر في منظومة حوكمة البنوك العمومية لا سيما في اتجاه استقرار هياكلها
- واستقطاب خبرات قادرة على قيادة هذه البنوك

- الإسراع في إنجاز الاستراتيجية الوطنية لحلحلة الديون المتعثرة
- مراجعة إجراءات الاستخلاص القضائي
- مزيد تسهيل إجراءات اتفاقيات الصلح مع الحرفاء من خلال مراجعة القانون عدد 36 لسنة 2018 والتمديد في أجل تطبيقه
- إعادة هيكلة القطاع السياحي

- تقليص لجوء الشركات العمومية إلى تمويلات البنوك العمومية
- الإسراع في إعادة هيكلة الشركات العمومية
- تفعيل ضمانات الدولة لتغطية بعض التعهدات

الإسراع في إرساء النظام المعلوماتي الجديد خاصة النظر في وضعية الانسداد بالنسبة للبنك الوطني الفلاحي

إعادة دراسة تواجد الدولة في القطاع البنكي وإرساء آلية لإنقاذ المؤسسات الاقتصادية (Fonds de relance économique)

7- رؤية البنك المركزي التونسي لتواجد الدولة في القطاع المصرفي وتوجيه آلياتها للإنعاش الاقتصادي

الأهداف

- ترشيد تواجد الدّولة بالقطاع المصرفي وتركيز حضورها على معاضدة القطاعات الاستراتيجية وذات الأولوية
- العمل على التثمين الأمثل لمساهمة الدّولة
- تدعيم نجاعة القطاع المصرفي في تمويل الاقتصاد
- وضع مقومات للإنعاش الاقتصادي للمحافظة على النسيج الاقتصادي ودعم الاستقرار المالي
- تعزيز القدرات التنافسية للبنوك والمؤسسات الناشطة على الساحة

المحاور

- التفويت في مساهمات الدّولة غير الإستراتيجية في القطاع المصرفي
- إحداث قطب لتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة لتجميع كل المتدخلين وإعادة النظر في مشروع بنك الجهات
- وضع استراتيجية للإنعاش الاقتصادي وإحداث إطار متكامل وناجع لإعادة هيكلة الشركات

(Fond stratégique de relance)

7- رؤية البنك المركزي التونسي لتواجد الدولة في القطاع المصرفي وتوجيه آلياتها للإنعاش الاقتصادي

المحور الأول: التفويت في المساهمات غير الإستراتيجية

مساهمات في حدود 50 %

* العمل على التفويت في المساهمات بما يمكن أحد المساهمين الإستراتيجيين من امتلاك هذه البنوك

TSB Tunisian Saudi Bank البنك التونسي السعودي
% 50
وزارة المالية السعودية

BTE بنك تونس و الإمارات Banque de Tunisie et des Emirats
% 38.9
جهاز أبو ظبي للاستثمار

•إعادة هيكلة المساهمات التونسية الليبية في اتجاه إحداث قطب بنكي داعم للتعاون التونسي الليبي

NAIB BANK مصرف شمال افريقيا الدولي North Africa International Bank
BTL البنك التونسي الليبي BANQUE TUNISO-LIBYENNE
50 % المصرف الليبي الخارجي

مساهمات لا تتجاوز 20%

* النظر في إمكانية التفويت للمساهم المرجعي الحالي

البركة albaraka
80 % مجموعة البركة المصرفية

•التفويت في مساهمة الدولة في إطار ملف التفويت في المساهمة الفرنسية إلى مجمع تونسي خاص

BTK
% 20 الدولة الكويتية
% 60 مجمع « BPCE »

المحور الثاني: قطب تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة

قطب المؤسسات الصغرى والمتوسطة

- الشركة التونسية للضمان
- بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة BFPME
- BTS البنك التونسي للتضامن BTS BANK
- شركات التنمية الجهوية

إعادة النظر في مكونات مشروع بنك الجهات والعمل على تفعيله

المحور الثالث: استراتيجية وإطار للإنعاش الاقتصادي

إحداث صندوق للإنعاش الاقتصادي بهدف تجميع كل آليات تمويل الشركات:

– مساهمة كل الأطراف المعنية في إطار شراكة بين القطاع العام والخاص

– استهداف الشركات التي تمر بصعوبات ظرفية والشركات ذات الحجم النظامي والشركات العمومية

– وضع إطار حوكمة وتصرف ناجع

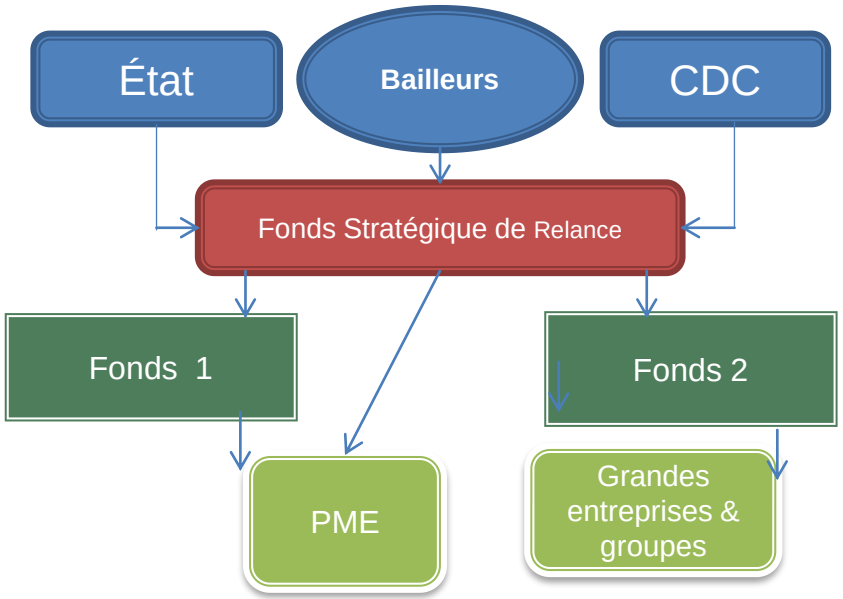

شکرا